

الفصل السادس

الأسرة الحديثة

- ١ - دورة حياة الأسرة .
- ٢ - مراحل دورة حياة الأسرة .
- ٣ - تراجع سلطة الوالدين .
- ٤ - امتيازات الأطفال .
- ٥ - سيطرة الطابع الذاتي على العلاقات داخل الأسرة .
- ٦ - العلاقة بين الزوجين .

obeikandi.com

الفصل السادس

الأسرة الحديثة

١ - دورة حياة الأسرة :

بصرف النظر عن العدد الضئيل من الأسر الممتدة في المجتمعات الصناعية المعاصرة يمكن القول بأن الأسرة الحديثة تقتصر في العادة على الزوجين وأبنائهما القصر غير المتزوجين . وهذا هو تعريف الأسرة النووية بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولو أن تعريفنا هذا للأسرة النووية لا ينبغي احتمال أن تضم تلك الأسرة أشخاصاً آخرين عدا هؤلاء ، وذلك حسب ما تقتضيه بعض الظروف المعينة أحياناً ، والتي قد تتضح من مناقشاتنا فيما بعد .

ولا شك أن سيطرة الطابع الفردي العام على الحياة الاجتماعية المعاصرة قد أحدث تغيرات أساسية في دورة حياة الأسرة النووية التي نتحدث عنها . وتبدو تلك التغيرات بشكل أوضح عندما نأخذ في الاعتبار انخفاض سن الزواج في أيامنا هذه ولنأخذ في اعتبارنا - على سبيل المثال - متوسط سن الزواج في الولايات المتحدة اليوم ، وهو ٢٣ سنة بالنسبة للشباب و ٢٠ سنة بالنسبة للفتاة ، ونفترض بعد هذا أن أبناء هذين الزوجين سوف يتزوجان في نفس العمر تقريباً . معنى هذا أن دورة حياة الأسرة الكاملة سوف تستمر ٢٥ سنة على الأكثر^(١) .

وتبدأ الأسرة دورة حياتها بعقد الزواج ، ثم تنقضي فترة معينة قد تطول أو تقصر (حسب عدد الأطفال الذين تنجبهم الأسرة) حيث تعود الأسرة لتقتصر مرة أخرى على الزوجين بعد

(١) لمزيد من التفاصيل - انظر أهم المراجع التالية حول هذه النقطة :

ريبييه كونيج - علم الاجتماع العائلي . فصل في كتاب البحث الاجتماعي الامبيريق - مرجع سابق - ص ص ٢٤٤ - ٢٥١ وانظر كذلك :

R. Blood, (Jr.) and Donald M. Wolfe, *Husbands and Wives The Dynamics of Married Life*, Glencoe, Ill., 1960.

-- Royh . Rogers, *Improvements in the Construction and Analysis of Family Life Cycle Categories*, Kalamozoo, Mich 1962.

. The Developmental Conceptual Framework to Study of the Family in: Nye and Beraido, (eds.) *Conceptual Frameworks*, op. cit.

خروج الأولاد . والملاحظ هنا أنه كلما ازداد متوسط العمر في المجتمع كلما طالت المدة الزمنية التي يقضيها الزوجان وحدهما - مع بعضها - بعد انتهاء دورة حياة أسرتهما .

وتنتهي دورة حياة الأسرة - على أقصى الأحوال - في اللحظة التي يبلغ فيها الأطفاف مبلغ الكبار ، وينهون تعليمهم (أو إعدادهم المهني) ، ويفادرون بيت الأسرة لكي ينشئوا لأنفسهم أسرة نووية جديدة . ومن هنا نقول بأن مصطلح « الأسرة الزوجية » له وجهته من الناحية البنائية الصارمة ، من حيث إنه ينصب على ذلك الجانب من الأسرة الذي يحدد مدى استمرارها . ولا يعنى انفصال الأولاد عن بيت الوالدين - بعد انتهاء دورة حياة الأسرة - . أن الاتصال بينها قد انقطع كلية (على خلاف ما كان يعتقد في الماضي) . ولكن الاتصال الجديد يتصف ببعض السمات والخصائص التي تميزه عن المرحلة السابقة ، فالصلة بين الأبناء وآبائهم في مرحلة ما بعد انتهاء دورة حياة الأسرة لم تعد مباشرة ولا شاملة بنفس القدر الذي كانت عليه في الماضي ومن هنا تفقد الصلة القديمة كثافتها وشدتها كما تفقد انتظامها واتصالها . كذلك تتغير طبيعة العلاقة تغيراً جذرياً ، فلم تعد العلاقة بين الطرفين علاقة بين « الدين » و « أطفال » ولكنها علاقة من نوع جديد تتم بين أشخاص متساوين في الحقوق . وبذلك تظهر في لحظة معينة من دورة حياة الأسرة عملية اختيار حاسمة تمس كيان تلك الأسرة الحديثة (٢) .

٢ - مراحل دورة حياة الأسرة :

الملاحظ أن مفهوم دورة حياة الأسرة Family cycle قد ازداد أهمية في الكتابات الحديثة عن الأسرة . ولا عجب في ذلك لأنه أمكن من خلال هذا المفهوم أن ندرك أن معنى أو مضمون « الأسرة » يختلف من حالة لأخرى حسب نوع المرحلة الزمنية التي تعيشها تلك الأسرة . ولا شك أن هذا الفهم الجديد للأسرة يطرح علينا طائفة جديدة من المشكلات ، مذكر منها :

(١) الزوجان الشابان بدون أطفال

(٢) انظر حول هذا الموضوع :

- Hill, «Decision—Making and one Family Life Cycle», in: Ethel Shanas Gordon F. Streib (eds.) *Social Structure and the Family. Generational Reactions*, Englewood Cliffs, N.J., 1965.

- Andrée Michel, «Les aspects sociologiques de la notion de famille dans la législation familiale Française», dans: *L'Année Sociologique*, 3e série, 1960, PP. 99-105.

وتتميز هذه الدراسة بين نمطين متقابلين من الأسرة ، يقوم الأول منها على القرابة النسوية ، ويقوم الثاني على القرار الشخصي الخاص .

(ب) الزوجان مع أطفالهما في سن ما قبل المدرسة

(ج) الزوجان مع أطفال في مرحلة المراهقة المبكرة

(د) الزوجان مع أطفال في مرحلة المراهقة

(هـ) دخول الأسرة في مرحلة ما بعد الوالدية ، حيث يبقى الأولاد الكبار في البيت ،

أويكونون قد غادروه بالفعل . ومن ثم يعود الزوجان وحيدين كما كانا في البداية .

(و) الزوجان يعيشان وحيدين إلى أن تمخين وفاة أحد الزوجين .

(ز) وعند وفاة أحد الزوجين تطرأ حالة جديدة يمكن مواجهتها باحتمالات عديدة : إما

معيشة الطرف الباقي على قيد الحياة وحيدا إلى أن يموت ، أو أن يتزوج من جديد أو يستقل للإقامة

مع أحد أولاده الكبار (أو يتنقل بين بيوت أولاده يقضى في كل بيت منها فترة معينة) ، أو أن

يستقل للإقامة في أحد بيوت رعاية المسنين (على نحو ما هو شائع في المجتمعات الغربية المعاصرة) .

وهنا أساليب لتحديد مراحل دورة حياة الأسرة عرضنا عدة نماذج منها في الجدول رقم (٤) .

ولاشك أن كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسرة تؤثر على حياة تلك الأسرة من نواح

متعددة . وملاحظتنا هنا مأخوذة عن دراسات الأسرة الغربية ، حيث نجد على سبيل المثال أن

مرحلة حياة الأسرة تحدد مكان سكنى تلك الأسرة ، إذ نرى أن الأسرة الجديدة ذات الأطفال

تفضل في العادة السكنى على أطراف المدن ، على حين نجد أن الأزواج الشبان بلا أطفال يفضلون

في العادة السكن في قلب المدينة .

كذلك نلاحظ أن دورة حياة الأسرة لا تتغير حسب سن الزواج فحسب (فتطول إذا تأخر

سن الزواج ، وتقصّر إذا انخفض سن الزواج) ، ولكنها تتحدد كذلك حسب عدد الأطفال

(فتتصرف في حالة الأطفال الكثيرين ، وتطول في حالة عدد الأطفال القليل) ، وحسب معدل

تتابع إنجاب الأطفال (فتطول إذا طالت الفترات بين كل طفل وآخر ، وتقصّر إذا أنجب الأطفال

الواحد بعد الآخر مباشرة أو بفواصل قصيرة) .

والوضع السائد في الأسرة المتوسطة الأوروبية أن دورة حياة الأسرة العادية تطول بسبب تأخر

سن الزواج ، وتباعد الفواصل الزمنية بين كل طفل وآخر . كما دلت الشواهد في الولايات المتحدة

على أن دورة حياة الأسرة تقصر في حالة إنجاب أطفال كثيرين ، وتطول في حالة إنجاب عدد قليل

من الأطفال . كما اتضح هناك أن تقارب الفواصل الزمنية بين إنجاب كل طفل وآخر يقصر من

دورة حياة الأسرة الأمريكية . ولكن النتيجة العامة التي نخرج بها من ملاحظة تلك الحقائق أن

حالة الأسرة لا تستمر واحدة أمد الحياة ، ولكنها تتغير حسب مراحل حياة الأسرة .

٣- تراجع سلطة الوالدين :

ويرتبط بالسمة السابقة أوثق الارتباط حقيقة أخرى بارزة هي أن سلطة الأب (أو الوالدين) لم يعد لها وجود إلا في الفترة التي يكون فيها الأطفال قصرا (دون سن البلوغ) . بل إننا نلاحظ علاوة على ذلك أن سن البلوغ (الفعلى وليس القانونى) أخذ في الانخفاض المستمر في كثير من بلاد العالم . بدءا من الدول المتقدمة . كما نجد أنه من الممكن في أحوال كثيرة أن يتحقق للطفل الاستقلال الفعلى قبل الوصول إلى سن البلوغ القانونى . كما أن عملية التبعية للأبوين آخذة في التقلص من الناحية النفسية البحتة ، كلما اقترب الأولاد من سن البلوغ .

ولا عجب في هذا التطور على الإطلاق لو أمعنا النظر فيه حيث سنرى أن أطفال اليوم يبدأون منذ فترة مبكرة من حياتهم (أقصاها السادسة من العمر ، ولكن من الممكن ابتداء من السنة الرابعة من العمر) في الاختلاط ببيئات خارج نطاق الأسرة ، نذكر منها على سبيل المثال : دور الحضانة ، والمدارس وجماعات اللعب في الحى أوفى نطاق أوسع ، وجماعات الهوايات ، ومؤسسات الهيات المختلفة (كمؤسسات الطلائع الحزبية ، أو النوادى الثقافية أو غيرها) . ومن اليبسبى أن انخراط الأطفال في هذه البيئات يشغل قدرا كبيرا من اهتمامهم وتفكيرهم ، وأن هذا القدر يتزايد بمرور الأيام زيادة سريعة .

والملاحظ فضلا عن ذلك أن عملية « التنشئة الاجتماعية الموازية ، (Parallel Socialization) التى تم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى الجديدة - وخاصة التلفزيون - تساهم في دفع الأسرة سريعا إلى هذا الاتجاه . ولا بد أن نذكر أن سرعة سير الأسرة على هذا الدرب المتميز سوف تزداد في المستقبل مع ازدياد تأثير تلك الوسائل وتعاضل قوتها على جذب الاهتمام والتغلغل في حياة الأسرة . وتتقلص إلى جانب تلك العملية (عملية التنشئة الاجتماعية الموازية) عملية التنشئة الاجتماعية التقليدية التى تم عادة في بيئات الأسرة ، والحضانة والمدرسة في ظل العلاقات الشخصية المباشرة . كذلك يتعاظم مع الأيام دور مؤسسات التدريب المهنى في صياغة شخصية الفرد والاستحواذ على اهتمامه والتأثير على أفكاره .

على أنه من الممكن - كما نلاحظ في بعض الحالات - أن يستمر الأولاد بعد بلوغهم السن القانونى في الحياة تحت سقف الأسرة ، أى لايفصلون مكانيا عن والديهم وبقية إختوتهم . ولكن الملاحظ أن ذلك الوضع لا يرتب التزامات قانونية على أطراف الأسرة المختلفين . بل يمكن القول بأن التزامات الأولاد تجاه آبائهم تنخفض إلى الحد الأدنى لها ، بحيث تكاد تقتصر على واجب

obekandi.com

الأسرة في مرحلة البلوغ ولياً :	أسد الأطفال أو أكثر مارك يهيئ مع الأسرة وأحد الأطفال أو أكثر ذك الأسرة	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	(المرحلة الثالثة) أسد الأطفال أو أكثر يسطح إمالة هذه بطنه	السامية
الأسرة في مرحلة الانتقال ولياً :	جميع الأولاد ذكوا حياة اليت جميع الأبناء وهم جميعاً لسن الزيجان	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	(المرحلة الرابعة) الزيجان في سن التبعية وقد عاود كل الأطفال اليت	السامية
(أ) أطفال صغار (ب) أطفال بما قبل سن النضج (ج) أطفال في سن النضج (د) مراهقون (هـ) أصغر طفل تجاوز عمره ٢٠ سنة	عندما يخرج كل الأطفال تتفرق هذه الأسرة من سن الطفولة	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	(المرحلة الخامسة) الزيجان في سن التبعية وقد عاود كل الأطفال اليت	السامية
الأسرة في مرحلة الطفولة ولياً :	أسد الأطفال أو أكثر مارك يهيئ مع الأسرة وأحد الأطفال أو أكثر ذك الأسرة	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	(المرحلة السادسة) الزيجان في سن التبعية وقد عاود كل الأطفال اليت	السامية
الأسرة في مرحلة الطفولة ولياً :	أسد الأطفال أو أكثر مارك يهيئ مع الأسرة وأحد الأطفال أو أكثر ذك الأسرة	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	بما من ذك أول طفل للأسرة إلى أن يهاونها آخر طفل	(المرحلة السابعة) الزيجان في سن التبعية وقد عاود كل الأطفال اليت	السامية

المصدر : مقتلاً من مقال روني ، الذي سهلت الإدراج إليه .

إعالة الوالدين إذا عجزا عن إعالة نفسها . والوضع الحالي في البلاد الصناعة المتقدمة الغربية أن الالتزام القانوني قد اختزل إلى أدنى حد له ، بحيث بات يقتصر على التزام بدفع أجر إقامة ولديها في أحد بيوت المسنين . معنى ذلك أن الأولاد لم يعودوا ملتزمين - قانونا - بإعالة والديها في معيشة مشتركة معهم ، ولكن التزامهم اتخذ صورة رسمية مقننة ، ومن شأن هذا التغيير الجديد للالتزام أن يحدث تعديلا في مفهوم الالتزام نفسه . ومن يلدرى ألا تثور في المستقبل مشكلة تحديد طرف جديد يلتزم بتسديد أجور مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة بذلك ، فإننا سنكون في هذه الحالة إزاء وضع جديد تماما تقوض فيه آخر التزامات الأبناء تجاه آبائهم .

٤ - امتيازات الأطفال :

كذلك يترتب على هذا الفهم الجديد لدورة حياة الأسرة أن امتيازات الأطفال أخذت تتزايد يوما بعد يوم داخل بيئة الأسرة نفسها . فعلى الرغم من أن الأطفال القصر مازالوا - من الناحية القانونية - يخضعون لسلطة الأب (أو لسلطة الوالدين) ، إلا أنه أصبح بإمكان أولئك الأطفال اكتساب امتيازات جديدة متزايدة باستمرار . من هذا مثلا أنه أصبح بوسع الأطفال تكوين ثروة خاصة بهم . ولو أن القوانين الوضعية تلزم الوالدين في هذه الحالة بإدارة ثروة أبنائهم القصر ، بل وتسمح لهم بالانتفاع بها حتى بلوغ أولئك القصر السن القانوني (٣) .

ولكننا نستطيع القول بأن وجود ثروة خاصة بالطفل (من مال موروث ، أو من كسب عمله)

(٣) وقد حددت القوانين المصرية (المستلزمة في هذه الأمور من الشريعة الإسلامية) قواعد الولاية على مال الصغير فالول المال على الصغيرة هو أبوه ، فان فقد أباه فجداه أبوأبيه . إذا لم يكن أبوه أو وصي بشخص آخر . وليست سلطة الأب أو الجد في ولابته مال ابنه . أو حفيده مطلقا . إلا إذا كان المال الذي يملكه الولد قد تبرع به أبوه . فان سلطة الأب تكون مطلقا . ولإحساب عليه ولايسأل عنه . وكان ذلك تشجيعا للأباء ليتبرعوا لأولادهم . لأنه إذا كان تبرعه يؤدي إلى الحساب المستمر . فان الأب قد يمنع عن التبرع ليقب هذا الحساب .

وإذا كان المال قد آل للقاصر عن غير طريق الأب ، واشترط التبرع بالمال ألا يتولاه الأب ، فان الأب لا تكون له الولاية على هذا المال ، بل تكون الولاية لمن تعينه المحكمة .

وإذا لم يكن مثل هذا الشرط فان الأب أو الجد تكون له الولاية ، ولا تكون مطلقا كما نوهنا . بل تكون مقيدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي رسم الحدود لولاية الأب فلا يجوز للأب التبرع من مال القاصر إلا لأداء واجب إنفاق ، كإكتساب لمصلحة عامة ، لجهة بروضحة ، أو لأداء واجب عائلي لول من المحكمة . ولا يجوز أن يفرض أحد من مال القاصر أو يفترض منه ، وغير ذلك كثير قد بين القانون منعه .

انظر مزيدا من التفاصيل عند محمد أبو زهرة ، تنظيم الإسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١١٤ - ١١٥ ، ومواضع أخرى متفرقة .

ستؤدى بشكل مباشر إلى انفصال الطفل المبكر عن أسرته . ونلاحظ هذا الاتجاه بوضوح بين أولاد الطبقة العاملة - في أغلب بلاد العالم - الذين ينخرطون في سلك العمل اليسوى . ويتجهون في سن مبكرة إلى الزواج والانفصال عن الأسرة .

٥ - سيطرة الطابع الذاتي على العلاقات داخل الأسرة :

يمكن القول بصفة عامة بأن العلاقات الموضوعية ، بل إن كل العلاقات التي يمكن صياغتها في صورة رسمية ، داخل الأسرة الحديثة آخذة في التراجع . ونلاحظ يادئ ذى بده دخول تعديلات ملحوظة على سلطة الأب على الزوجة وعلى الأولاد ، حيث أنها تسمير في اتجاه التخفيف الواضح . ويشير رينيه كونيغ في هذا الصدد إلى اتجاه بعض القوانين الوضعية في كثير من البلاد إلى الكلام عن « سلطة الوالدين » لا عن « سلطة الأب » . فقط كما تعتبر الزوج « ممثلاً » لسلطة الوالدين في التعامل مع المجتمع خارج الأسرة^(٤) .

كذلك نلاحظ أن الأطفال لا يخضعون اليوم لسلطة الأب أو سلطة الوالدين من خلال قوة الجباة الأسرية ، وإنما هم يخضعون لتلك السلطة بسبب كونهم قسراً ، أى بسبب عجزهم المؤقت عن الاستقلال والاعتماد على أنفسهم .

وفي مقابل هذا تزداد العلاقات الشخصية والذاتية داخل الأسرة أهمية وانضاحاً ، بحيث تتفوق في أهميتها على العلاقات الموضوعية أو الرسمية . ومن شأن هذا التطور أن يضيق نطاق تلك العلاقات الموضوعية ذات الصياغة أو التحديد القانوني ، ويوسع مجال العلاقات الحميمة التي تعتمد على التقرير الذاتي والذوق والحكم الشخصي^(٥) .

وهناك اعتبارات من طبيعة مختلفة هي المثولة عن هذا التطور الجديد . فنلاحظ في البداية أن تحول طابع العلاقات داخل الأسرة هو صدى لسيطرة الطابع الفردي على الحياة الاجتماعية ونمو الشخصية الفردية كما يرجع هذا التطور إلى الاكتشاف الهام الذي أبرز لنا بوضوح أنه من الصعب

(٤) انظر . رينيه كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، الفصل الرابع خاصة ص ٦٦ - ٦٧ . وكذلك المرجع

الواردة هناك .

(٥) اتنا لانستطيع أن نحصل على الشاهد مباشرة وصريحة على هذا التطور من مجموعات القوانين والأحكام في البلاد الصناعية المتقدمة التي حقق فيها هذا التطور خطوات واسعة إلى الأمام . ولكننا يمكن أن نستدل على وجود هذا الاتجاه من شواهد غير مباشرة . حيث أصبحت القوانين الحديثة في كثير من تلك البلاد تعصت أو تمر مروراً عابراً بكثير من الأمور التي كانت تصدى لها في الماضي وتقرر لها قواعد محددة للتصرف فيها . كما يتضح ذلك أيضاً في ترك الحكم على كثير من الأمور لتقرير واختيار أطراف العلاقة ، أي نزولها من مستوى النص القانوني إلى مستوى الذوق وتحكيم المعايير الشخصية لكل طرف ، انظر ، المرجع السابق ،

في ظل ظروف الحياة الحديثة إخضاع تلك العلاقات الأسرية للتنظيم والتحديد القانوني . فهي إما تخضع للتحويل على القانون بسهولة ، أو أن أطراف العلاقة لا يهتمون بفرض حقوقهم القانونية على الطرف الآخر . والظاهرة العامة على أي حال أننا لم نعد نستطيع لتدخل القوانين في صياغة كثير من أمور حياتنا الشخصية . على خلاف الوضع في الماضي البعيد حيث كان التراث الاجتماعي (ممثلا في القواعد الدينية أو العرفية أو غيرها) يتدخل إلى تحليد أدق تفاصيل السلوك الشخصي للفرد ، خاصة على مستوى العلاقات الأسرية ، علاقة الزوج مع الزوجة ، ومع والديه ، ومع أبنائه ، وبين الأبناء وبعضهم . . . إلخ .

٦ - العلاقة بين الزوجين :

الملاحظ في الوقت الذي ضعفت فيه العلاقات ، بين الوالدين وأبنائها وأصبحت ذات طابع ذاتي وشخصي واضح ، ازدادت فيه قوة العلاقة بين الزوجين ، فازداد اقترابها وتركزت علاقتها وطالت مدة حياتها التي يقضيها مع بعضها . وذلك بالطبع بافتراض سيطرة الزواج الواحدى ، واستمرار العلاقة الزوجية مدى الحياة ، أما الأسرة التي ينهى فيها الطلاق الحياة الزوجية فهذه لا نعتينا في حديثنا هنا .

ويشير بعض المؤلفين إلى شواهد واضحة تؤكد هذه الظاهرة الجديدة حيث نجد أغلب التشريعات الحديثة في أكثر البلاد الغربية الصناعية تضع قانون الزواج أسبق من قانون الأسرة . ولا يرجع ذلك فقط إلى أن الأسرة تبدأ حتما بالزواج ، ولكنه يرجع كذلك إلى أن الزوجين في الأسرة الحديثة قد أصبحا يحتلان أهمية كبرى من الناحية البنائية .

وهكذا أصبح الزواج كما أصبح الزوجان يمثلان البؤرة الأساسية لهذا النمط الجديد الذي عرفناه عن الأسرة الحديثة ، والذي يتمتع الأطلاق منذ سن مبكرة نسبيا بقدر من الاستقلال والتباعد عن الوالدين . وحتى بعد بلوغ أولئك الأولاد السن القانونية أو اكتمال تأهيلهم للحياة العملية فإنهم يتركون بيت الأسرة ، ويبقى الزوجان وحدهما من جديد . ومن ذلك يتضح أن الزوجين لهما هما البؤرة الأساسية للأسرة فحسب ، ولكنهما كذلك الوحدة الوحيدة المستمرة باستمرار الأسرة ، منذ عقد الزواج وحتى الموت^(٦) .

(٦) انظر الأسرة الزوجية للدور كامب :

Durkheim, La famille conjugale, op. cit

حيث نجد تأكيدا لتلك الملاحظة بالذات ، لكون الزوجين هما أول أفراد الأسرة وهم آخر من يتركها (في أعداد حالات الطلاق بالطبع) .

وتؤكد لنا تلك الحقيقة الملاحظة التي وضعنا أيدينا عليها في فصل سابق من هذا الكتاب ، وهي أن الزواج أصبح يأتي اليوم في مقدمة الاهتمام في حياة الأسرة ، وفي دراسات الأسرة على السواء . كما أن النظم والقواعد التي تتجاوز حدود علاقات التعامل الأسرى المختارة آخذة في الضعف والتقلص يوما بعد آخر .

وتؤكد لنا كافة الملاحظات التي أوردناها في سياق هذا الفصل أن مكانة الفرد في مجتمع اليوم لم تعد تتحدد في ضوء انتائه العائلي بالدرجة الأولى ، وإنما هي تتحدد على أساس إنجازه الفردي الخاص . وهذا هو ما دفع علم الاجتماع المعاصر إلى أن يقابل بين نمطين مختلفين من المجتمعات ، نمط تتحدد فيه مكانة الفرد في ضوء وضعه العائلي (وهو ما يعرف باسم « المكانة الموروثة » . ونمط تتحدد فيه مكانة الفرد في ضوء إنجازه الشخصي (الاقتصادي أساسا) وهو ما يعرف باسم « المكانة المكتسبة » .